رأي القدس

اعتراف اقرب الى الهزيمة

■ اعترف روبرت غيتس وزير الدفاع الامريكي الجديد بأن بلاده لا تحقق نصرا في العراق، ولكنه لم يقل انها ستبدأ في سحب قواتها لتقليص الخسائر الى اقصى حد ممكن، مثلما طالب تقرير لجنة العراق التي ترأسها جيمس بيكر وكان هو احد اعضائها.

هذا الاعتراف مهم، وان كان قد جاء متأخرا، وتنبع اهميته من كونه يأتي متزامنا مع زيارة السيد عبد العزيز الحكيم زعيم الائتلاف الحاكم في بغداد الذي التقى الرئيس الامريكي جورج بوش واعضاء ادارته للبحث عن مخارج من المأزق الدموي العراقي النازف.

السيد الحكيم لن يلقي بعجلة انقاذ الى حلفائه الامريكيين ليس لانه لا يريد، بل لانه لا يستطيع. فالمطالب الامريكية له بحل الميليشيات والتصدي للتيار الصدري تبدو تعجيزية، علاوة على كونها خارج قدراته السياسية والطائفية والعسكرية.

حل الميليشيات يعني البدء بميليشيا قوات بدر التابعة للسيد الحكيم، والتصدي للتيار الصدري وجيش المهدي، ذراعه العسكرية، يعني حربا اهلية في اوساط الطائفة الشيعية نفسها. وهذا يعتبر من الخطوط الحمر صعبة الاختراق.

وحتى لو افترضنا ان السيد الحكيم سيكون جسر الوساطة بين الولايات المتحدة وايران، وفتح قنوات الحوار بين الطرفين تطبيقا لتوصيات لجنة بيكر، فان هذا الحوار لو تم فعلا غير مضمون النتائج.

ايران موجودة بقوة في العراق من خلال الائتلاف الحاكم الذي مولت ميليشياته ودربتها، ولو كانت قادرة فعلا على استخدام نفوذها من اجل التهدئة لفعلت ذلك منذ زمن بعيد، ولكنها غير قادرة، علاوة على كونها لا تريد ايضا.

المأزق الامريكي متشعب الجذور في تربة العراق ويبدو مستعصيا على الحل، فالائتلاف الحاكم لا يستطيع الحكم، والحوار مع المقاومة العراقية يظل مستبعدا من قبل ادارة بوش، والعملية السياسية الامريكية انحرفت عن مسارها، وبدأت تترنح كمقدمة للسقوط الكبير المنتظر في اي لحظة.

ومما يزيد من صعوبة هذا المأزق حجم الخسائر البشرية المتصاعد في صفوف القوات الامريكية، وامتلاك فصائل المقاومة لاسلحة متطورة مكنتها من اسقاط العديد من الطائرات والمروحيات الامريكية. ففي الايام الاربعة الاخيرة اسقطت اربع طائرات وقتل اكثر من خمسة عشر جنديا امريكيا، كما تصاعدت اعمال القتل الطائفي بصورة غير مسبوقة.

الادارة الامريكية بدأت تمهد لخطوة الخروج من العراق التي تجنبتها طويلا من قبيل المكابرة، والاعتراف بعدم تحقيق النصر الذي ورد على لسان غيتس هو اقرب نقطة للتسليم بالهزيمة، ورفع الرايات البيضاء.

القوات الامريكية ستنسحب من العراق مع بداية العام المقبل، وتترك هذا البلد لمصيره المحتوم. فقد دخلته موحدا قويا متعايشا آمنا رغم الحصار الظالم، وستتركه ممزقا بعد ان تحول الى مقبرة جماعية تضم رفات 665 الف عراقي قتلوا منذ بداية السنوات الاربع الاخيرة من عمر الاحتلال.

الانتخابات والإسلاميون

محمد كريشان

■ انتخابات البحرين الأخيرة لم تفعل سوى تكريس قاعدة أثبتتها تجارب عربية سابقة وستحافظ عليها التجارب اللاحقة على ما يبدو: ما من انتخابات حرة وشفافة جرت في البلاد العربية وأعلنت نتائجها كما هي دون تزوير إلا وفاز فيها الإسلاميون بغض النظر عن تلويناتهم السياسية والمذهبية وأي حديث آخر عن درجة تشددهم أو اعتدالهم أو طبيعة ارتباطاتهم إن كانت الإقليمية مع دول الجوار أو التنظيمية الإسلامية العالمية، حدث هذا في العراق وفلسطين، أما في تلك الانتخابات التي شابتها علات هنا أو هناك فلم تخل النتائج الملفتة للإسلاميين وهو ما حدث في الأردن والمغرب واليمن ومصر والكويت.

لو عدنا إلى أول ما سجل في هذا الاتجاه لذكرنا بالتأكيد انتخابات الجزائر البرلمانية مطلع عام 1991 والتي فاز في دورتها الأولى آنذاك مرشحو «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (المنحلة حاليا) قبل أن يتدخل الجيش ويلغي الدورة الثانية وينقلب على كل ما جرى مرة واحدة مما أدخل البلاد في عشرية من الدماء لم تخرج منها إلا مؤخرا بعد خسائر باهظة. لقد كانت تلك محطة حاسمة إلى أبعد حد في كل ما جرى لاحقا إذ ان إجهاض التجربة، بغض النظر عن أي تقييمات إيجابية أو سلبية تتعلق بطبيعة الحركة الإسلامية في الجزائر، قد حرم الجميع من تجربة الوقوف على محاسبة الإسلاميين على أدائهم في مؤسسات الحكم أي أننا لم نحظ بفرصة متابعة كيف كان يمكن للقواعد الشعبية التي أتت بهم أن تقوم فيما بعد جودة عملهم ونجاعته وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستعطيهم تفويضا جديدا في أية انتخابات مقبلة أم لا، إذا استبعدنا طبعا أن هؤلاء الإسلاميين أنفسهم قد لا يسمحون بانتخابات حرة في ظل حكمهم وهو أمر له خلاصاته هو الآخر إذا ما حدث.

صورة الضحية التي اقترنت بالإسلامي الذي قبل باللعبة الديمقراطية فإذا بها لا تقبل به بدأت من هنا، ثم تكررت بعد سنة في تونس في سياق مختلف، في حين أن هذه الصورة كان يمكن أن تكون العكس تماما لو أن الناس جربت الإسلاميين في الحكم فوقفت إما على نجاحات محدودة أو على إخفاقات وخيبات لم يكن يتوقعونها، وبالتالي كان يمكن أن يتحول جمهور الغاضبين الذين صوتوا لهم إلى جمهور غاضب عليهم أيضا، وكل ذلك عن طريق صناديق الاقتراع واحترام رأي الشعب دون وصاية أو تزييف. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة استبعاد تجربة كل من السعودية والسودان عند تقويم أداء الإسلاميين في الحكم لأن لكل من التجربتين خصوصية مختلفة وإن اشتركتا في نقطة واحدة هي أن كلتيهما لم تأت به إرادة الناخبين في انتخابات حرة وبالتالي لا معنى لمعاقبتهم أو مكافأتهم في انتخابات جديدة سواء جرت فعلا أم لا.

وإذا ما أضفنا لما سبق أن أداء الحكومات العربية طوال السنوات الماضية وما اتسم به من استبداد وقمع وفساد ومحسوبية ورهن للقرار الوطني وتعثر مذل في الخيار السلمي مع الإسرائيليين قد راكم غضب الناس لمصلحة القوى الأبرز في المعارضة، وهي بلا شك من الإسلاميين، معطوف عليها ما بدا من تكالب أمريكي على كل ما له صلة بالعرب والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) وما أعقبه من موجات تدين واسعة في أكثر من بلد، كل ذلك صب لمصلحة أناس لمس الناس فيهم نظافة يد شخصية واستقامة فصوتوا لهم بكثافة نقمة على الواقع وتوسما للخير فيهم، دون أن نلتفت بتمعن إلى أن ذلك لا يعني بالضرورة وبشكل آلي موافقة كاملة ولا غبار عليها لأطروحات الإسلاميين دفعة واحدة في السياسة والدين وتصوراتهم لطبيعة الحريات العامة والخاصة، وإن كانت الأمانة تقتضي الاعتراف أن نسبة كبيرة قد يعني تصويتها لهؤلاء أن الأمر فعلا كذلك وخاصة في دول المشرق العربي أو في تلك الدول التي عرفت عموما بأنها محافظة.

نحن الآن أمام مرحلة تفترض محاسبة يقظة للإسلاميين الذين أتت بهم صناديق الاقتراع في العراق وفلسطين والبحرين ـ لكن دون أي خلط بينهم فلكل تجربة ظروفها وسياقها ـ ففي ضوء أدائهم سيتحدد كثيرا ما إذا كانوا سيعودون ثانية لنفس النتائج في انتخابات مقبلة. إنها مرحلة تبدو أن لا مفر من معايشتها، وربما مكابدتها في بعض الحالات، حتى تتبين الحقائق على الأرض دون دعاية أو تشويه فيعطى كل فرصته كاملة على أن يبقى الفيصل دائما الانتخابات النزيهة الحرة في مواعيدها. وبالمناسبة، هذا هو السبيل الوحيد للحد مما استمرأت اللجوء إليه بعض القيادات العربية التي عمدت، مستفيدة من مناخ دولي يناسبها، إلى تخويف الناس من بدائل مجهولة لتبرير استمرارها في دفة الحكم وبالتالي استمرارها في القمع وتوأمه الفساد.

إيران وأمن العراق: دعوة لعلاقات مفتوحة

د. سعيد الشهابي *

■ لم يرشح الكثير عن الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي، جلال طالباني، الى ايران الاسبوع الماضي، سوى تأكيده بان الزيارة كانت «ناجحة مئة بالمئة». ماذا يعني هذا النجاح؟ وهل كان محصورا بتوقيع مذكرتي التفاهم في قضايا الصناعة والتعليم؟ الرئيس طالباني قال ايضا ان الشعب العراقي سوف يستفيد من النتائج قريبا. الجانب الذي أشار اليه طالباني بشكل عابر قوله ان الجمهورية الاسلامية قدمت المساعدات للعراق بعد سقوط النظام السابق وانها «سوف تساعد في احلال الامن». هذه الاشارة ربما تفسر التفاؤل الذي أبداه، حيث ان أهم تحد يواجه العراق اليوم يتمثل بغياب الأمن وانزلاق العراق نحو المزيد من الاحتقان الطائفي وما يستتبعه من قتل غير مسبوق على الهوية والمذهب. العراق يعيش مخاضا عسيرا بانتظار استتباب الامن الذي يتيح له النهوض واعادة البناء ليمارس الدور المتوقع منه كبلد عربي مسلم عملاق قادر على ترجيح كفة الامة في الصراع المتواصل خصوصا مع الاحتلال الاسرائيلي. فبعد 45 شهرا على سقوط نظام صدام حسين، ما يزال الأمن سرابا يتراءى امام اعين الجميع لكنه لا يتحقق على ارض الواقع. ومهما قيل عن اسباب غياب الامن، فلا يمكن اغفال دور قوات الاحتلال في ايصال الوضع الى ما وصل عليه، سواء بقصد ام اهمال ام فشل. فلا قوات الاحتلال الانكلو ـ أمريكية راغبة (أو قادرة) على استعادة الامن، ولا هي مستعدة للسماح للعراقيين بالتعاطي مع الملف الامني بالطريقة التي يريدونها. وبسبب هذا الوضع اصبحت الاطراف السياسية جميعها تطالب ببقاء قوات الاحتلال حتى يتم التوصل الى صيغة تعيد قدرا من الامن لهذا البلد المعذب.

السؤال هنا: بعد هذه الفترة الطويلة من الفشل الذريع للسياسات الامنية لقوات الاحتلال، والمعاناة التي يعيشها العراقيون يوميا، واستمرار النزيف الداخلي بشكل متصاعد، هل من المعقول انتظار الوعود الانكلو ـ أمريكية بتأهيل القوات العراقية لاستلام الملف الامني؟ هل يملك العراقيون خيار الانتظار الى اجل غير مسمى حتى يتم التوصل الى نظام امني قادر على وقف حمامات الدم والسيطرة على العاصمة والمناطق التي تعاني من ذلك؟ المتفائلون يقولون ان من بين 18 محافظة عراقية، هناك اثنتا عشرة محافظة تتمتع بالامن بشكل شبه كامل، وان ثلاثا منها تعاني من اضطرابات امنية والثلاث الباقية هي محور الاضطراب الامني الخطير. بينما يرى المتشائمون ان استمرار هذا الاحتقان من شأنه ان يوسع جغرافية الغياب الامني اذا لم يتم احتواء الأزمة وايجاد حلول سياسية وامنية لها. وهنا يمكن ملاحظة عدد من الامور. اولها ان مجموعة بيكر التي اجرت تقييما واسعا للوضع العراقي أوصت باعطاء كل من سورية وايران دورا في احلال الامن في العراق، وهو امر ما يزال كل من جورج بوش وتوني بلير غير قادرين على استيعابه عمليا. وجاء اغتيال وزير الصناعة اللبناني، بيار الجميل، ليضيف المزيد من التوتر بين الولايات المتحدة وسورية. كما ان اتجاه الوضع اللبناني الى المزيد من التعقيد وعدم الاستقرار، بالاضافة الى الشد والجذب المتواصل حول المشروع النووي الايراني، يحولان دون التعاون بين التحالف الانكلو ـ أمريكي وكل من سورية وايران. وما تزال واشنطن ولندن تبحثان الخيارات المتاحة امامهما. فقد تعرض الرئيس بوش الشهر الماضي لعقاب شعبي عندما صوت الامريكيون للديمقراطيين على حساب حزبه الجمهوري، وادى ذلك الى سقوط دونالد رامسفلد وجون بولتون، سفير واشنطن لدى الامم المتحدة. اما توني بلير فهو يتعرض يوميا للانتقادات حتى تدنت شعبيته الى ادنى مستوى لها منذ فوز حزبه بالانتخابات قبل قرابة عشرة اعوام. وجاءت تصريحات احد المسؤولين الامريكيين الاسبوع الماضي بان الادارة الامريكية تجاهلت بلير في اتخاذ القرارات وان العلاقات كانت باتجاه واحد (اي ان لندن تدعم واشنطن في سياساتها بدون ان يكون هناك دعم من واشنطن للندن)، لتمثل اهانة جديدة لرئيس الوزراء البريطاني الذي يعيش شهوره الاخيرة في منصبه.

الحديث عن الدور الايراني في العراق ليس جديدا، بل هو نقاش متواصل منذ قيام الثورة الاسلامية في 1979. فاينما كان هناك تواجد امريكي توجهت أصابع الاتهام لدور ايراني مواز فيها. ففي منطقة الخليج التي تتواجد فيها القوات الامريكية على نطاق واسع، كثيرا ما يشار الى الدور الايراني في منظومة الامن الخليجي بشيء من التشكيك والاتهام. وبعد اسقاط نظام طالبان، ارتفعت الصيحات ضد «النفوذ الايراني» في افغانستان، وعندما شن الاسرائيليون عدوانهم ضد لبنان في الصيف الماضي، كانت ايران (وسورية ايضا) الحاضرتين الغائبتين في تلك الحرب، واتهمتا بدعم حزب الله وتزويده بالسلاح. ولم تتورع قوات الاحتلال الاسرائيلية عن اتهام طهران بدعم المجموعات الفلسطينية الرافضة للكيان الاسرائيلي. ولكن هل ان هذه الاتهامات لا أساس لها؟ ان من السذاجة بمكان اعتبارها كذلك. فايران، كقوة اقليمية، لا يمكن ان تقف مكتوفة الايدي وهي ترى الامريكيين يعيثون بأمن المنطقة بشكل تعتبره تهديدا لأمنها القومي. فوجود اكثر من 150 الفا من الجنود الامريكيين في العراق لا يمكن فصله عن الامن القومي لايران التي تشترك مع العراق في حدود يتجاوز طولها الالف كيلومتر. كما تعتبر وجود القوات الانكلو ـ أمريكية في افغانستان مرتبطا بشكل مباشر بأمنها القومي، وبالتالي لا تستطيع ان تتفرج على ما يجري على حدودها بدون ان تلعب دورا ما للتأثير عليه. فهل تتوقع الولايات المتحدة الامريكية ان ترصد ملايين الدولارات لدعم مشاريع التغيير السياسي في ايران، بدون ان يكون لطهران ردة فعل ضد سياساتها في المنطقة؟ وهل تتوقع ان تقف طهران موقف اللامبالاة وهي ترى ابناء لبنان وفلسطين يتعرضون يوميا للقمع والعدوان الاسرائيلي بدون ان يكون لها موقف مدافع وداعم؟ في الشهر الماضي أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، الدكتور اسماعيل هنية، ان ايران قدمت لحكومته 120 مليون دولار ووعدت بدفع المزيد. هذا في الوقت الذي أوقفت الدول الغربية دعمها للسلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات البرلمانية في مطلع العام. وتحركت قطر الاسبوع الماضي معلنة انها ستدفع رواتب الفلسطينيين الذين يتعرضون لحصار اقتصادي غربي غير مسبوق.

وماذا عن العراق؟ هل يحق لايران ان تلعب دورا فيه؟ في الاسبوع الماضي قيل ان المملكة العربية السعودية سوف تتدخل بالمال والسلاح في العراق بعد الانسحاب الامريكي من ذلك البلد، بذريعة «حماية العراقيين السنة»، ولكن مصدرا رسميا سعوديا أنكر لاحقا وجود هذه الخطة. الواضح هنا حساسية استعمال المصطلحات لوصف اوضاع العراق. وهنا لا بد من الاشارة الى بضع حقائق: اولها ان العراقيين لم يكونوا طائفيين قبل الحرب الانكلو ـ أمريكية، وان جنوح بعض ابنائه للطائفية تطور جديد لا يستند الى ثقافة موروثة، او قناعات فكرية، بقدر ما هي املاءات سياسية لحظية. ثانيها: ان المروجين لهذه المصطلحات لا يخدمون العراق او شعبه او أمة العرب والمسلمين بشيء، بل يعمقون روح الخلاف وعقلية التمزيق والتبعية، ويسايرون مخططات خارجية لا تريد امن العراق واستقراره. ثالثها: ان الحروب الطائفية لا تؤدي عادة الى انتصار طائفة على أخرى، بل الجميع يدفع ثمن الاحتراب الداخلي، ونادرا ما يحصد أي من الاطراف شيئا يذكر. ومثال رواندا يؤكد هذا الأمر، وكذلك التجربة اليوغسلافية التي حركت الصرب ضد المسلمين والكروات، والتجربة اللبنانية، وفي جميع هذه الحالات لم يحقق الطائفيون أهدافهم، بل أضعفوا بلدانهم وارتكبوا جرائم ضد بعضهم البعض، وانتهى دور زعمائهم الذين زينوا الحرب والاقتتال في غياب المنطق والعقل. رابعها: ان الترويج للشعار الطائفي يعبر عن إفلاس سياسي من جهة، ورغبة في اثارة الفتنة الداخلية من جهة اخرى، وضعف في الوعي السياسي من جهة ثالثة. خامسها: ان الشعب الواعي كثيرا ما يرتد ضد مروجي الفتنة في اوساطه، ويعيد ترتيب نفسه ويعاقب المتربصين بأمنه وتماسكه، خصوصا اذا كان هذا الشعب متعلما وواعيا.

ان من المرفوض ان تتدخل الدول في شؤون الدول الاخرى، ولكن من المستحيل ان لا يحدث ذلك التدخل، فمصالح الدول المتجاورة متداخلة، وما يجري في احداها يؤثر على الأخرى، وبالتالي فمن الناحية العملية يستحيل ان لا تتدخل الدول في شؤون بعضها البعض. والعراق اليوم اصبح بلدا مستباحا، لا ينحصر التدخل في شؤونه على الدول الجارة، بل ان التدخل الاساس يأتي من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا و«اسرائيل». ولكل من هذه الدول اطراف تقر تدخلاتها، واخرى ترفضها. فالطرف المستفيد من التدخل الامريكي مثلا، يغض الطرف عن تدخلاتها، وكذلك يفعل الطرف المستفيد من تدخل السعودية او الاردن او ايران. هذا امر طبيعي. ولذلك فالحديث عن التدخل الايراني لا يعكس الصورة كاملة، لان ايران ليست الدولة الوحيدة التي تسعى لحماية مصالحها بدعم هذا الطرف او ذلك. ما يميز الايرانيين انهم يتعاملون مع اغلبية العراقيين، وليس مع الشيعة فحسب. فهم اصدقاء تاريخيون للاكراد الذين لجأوا لايران في عهد نظام صدام حسين وحصلوا على دعم من طهران. وبعض الاطراف السنية التي تقاوم الاحتلال من غير «التكفيريين» لها علاقات مع ايران. بل ان واشنطن كثيرا ما اتهمت طهران بايوائها بعض عناصر «تنظيم القاعدة»، وبانها تدعم بعض الاطراف التي تستهدف الاحتلال بشكل مباشر. وفي الوقت نفسه، تتهم ايران الامريكيين والبريطانيين بالتدخل في شؤونها ودعم عناصر تمارس العنف داخل اراضيها. وقد حدثت اعمال ارهابية داخل الاراضي الايرانية في الاعوام الاخيرة اتهمت فيها عناصر مدعومة من الاحتلال الغربي للعراق. ويأتي تصاعد اعمال الارهاب والتداعي الامني في هذا البلد المحتل ليكرس الضغط على التحالف الانكلو ـ أمريكي الذي ساهم في تصاعد تلك الاعمال، ومن هنا انطلقت دعوة فريق بيكر للتفاهم مع كل من ايران وسورية لتلعبا دورا في احتواء الأزمة الأمنية المتفاقمة.

ايران تحظى بموقع ملائم لتدخل ايجابي، ليس لممارسة النفوذ على ذلك البلد، بل لمساعدته في عدد من الجوانب: اولها احتواء الازمة الامنية وذلك بمد الجسور مع كافة الاطراف العراقية وقطع الطريق على محاولات تفتيت البلد على اسس عرقية او مذهبية. ثانيها مساعدته للتخلص من الاحتلال، وذلك بدعم مؤسساته الامنية لاسترجاع السيادة من المحتلين. ثالثها: تعميق روح الحوار والتواصل في ما بين مكوناته لقطع الطريق على محاولات التمزيق الطائفية التي لا تخدم اي طرف من العراقيين. المشكلة ان هنالك حساسية مفرطة تجاه ايران لعدد من الاسباب: اولها انها غير صديقة للدول الغربية الامر الذي يجعلها طرفا غير مرغوب فيه من قبل قوات الاحتلال، ثانيا: انها تتهم بدعم العراقيين الشيعة على حساب السنة، برغم علاقاتها مع بقية العراقيين من الاكراد والسنة. ثالثا: ان اعطاءها دورا مباشرا في العراق لا يحظى بقبول بعض الدول الخليجية خصوصا السعودية التي تشعر بتراجع دورها الاقليمي خصوصا بعد تنامي ظاهرة الارهاب التي انطلقت من اراضيها. رابعا: الخشية من تنامي النفوذ الايراني في العراق، وهو ما تروج له وسائل الاعلام الغربية خصوصا في هذه الظروف التي اصبح المشروع النووي الايراني هاجسا للدول الغربية. هذه العوامل كثيرا ما سلطت الاضواء على الدور الايراني في العراق وساهمت في تحجيمه خصوصا في المجال الامني. ويمكن القول ان ايران قد تكون أكثر كفاءة في التصدي لظاهرة العنف والارهاب، وتمتلك موقفا اخلاقيا مقبولا لدى الجميع بسبب رفضها المطلق للاحتلال ودعواتها المستمرة لخروج القوات الاجنبية ليس من العراق فحسب، بل من المنطقة كلها. مصلحة العراقيين تقتضي الاستعانة بمن يستطيع انتشالهم من جرائم الارهاب والطائفية والاحتلال، ودول الجوار، بمن فيها ايران، قادرة على القيام بهذا الدور.

المشكلة ان الدول الخليجية أضعف من ان تلعب دورا، ولو سياسيا، في ظل الهيمنة الامريكية على المنطقة، وبالتالي فهي تتحسس من اي دور ايراني في العراق. ان من الخطأ الاعتقاد بامكان منع ايران من لعب دور في العراق، فبلد يشترك مع العراق في الف كيلومتر من الحدود، بالاضافة الى العلاقات التاريخية والدينية، لا يمكن ان يكتفي بمراقبة ما يحدث على حدوده بدون ان يكون له دور او موقف. الأمر المؤكد ان لايران تأثيرا مباشرا على عدد من الاطراف العراقية، الشيعية والسنية والكردية، وانها متواجدة من الناحية العملية على الساحة العراقية، ومن الافضل للعراقيين جعل ذلك الوجود رسميا وفق اتفاقات علنية موقعة بين الطرفين، بدلا ان تكون سرية خاضعة للتأويلات والاتهامات. ولا شك ان ايران، بسبب علاقاتها مع العراقيين كافة، أقدر على احتواء الازمة الامنية من قوات الاحتلال التي دمرت العراق وشعبه وامكاناته.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

السودان: أي الطريقين سيسلك؟

د. علي حمد ابراهيم *

■ الصيغة الغامضة التي تم التوصل اليها بخصوص دخول القوات الدولية الى دارفور لم توقف ولن توقف الجدل حول هذا الأمر. عليه دعونا نناقش المشير البشير بهدوء في حكاية المواجهة التي قال انه قررها ضد الامم المتحدة بعد أن حسبها جيدا). فضلت اللقب العسكري على اللقب السياسي لأن الرئيس قال ان بلاده في حالة حرب مع الامم المتحدة ومع كل من يؤيد القرار الأممي حول دارفور رغم أن قرار اعلان الحرب لا يحتاج لزي عسكري ولكن هذا هو فهم الناس في العالم الثالث). قال الفريق البشير أنه اختار المواجهة ضد المجتمع الدولي لأن في المواجهة احتمالين: الاحتمال الاول هو أن يبقى السودان بعد انتهاء المعركة. والاحتمال الثاني فهو أن ينتهي السودان في وبعد المعركة. أما القبول بالقوات الدولية فنتيجته واحدة هي أن ينتهي السودان اثناء او بعد المعركة. لن تصدق الملايين من ابناء السودان، حتى الذين حشدتهم الحكومة في مسيرات من حجم ما ومن فئات ما، لن يصدقوا أن الفريق الرئيس البشير ـ في قرارة نفسه ـ مقتنع بأن الامم المتحدة آتية لكي تستعمر السودان. فالرئيس البشير رجل دولة ورجل الدولة يعرف أن الأمم المتحدة ليست دولة تملك الاساطيل الحربية التي يمكن أن تحتل بها الدول. ويعرف اكثر أنه ليس من مهام الامم المتحدة القيام بعمل كهذا. ويعرف كذلك أن الأمم المتحدة موجودة في السودان منذ عقود لكي تعين محتاجيه وتطعم جائعيه وتكسوهم، وتقيم لهم المعسكرات الواقية وتعالجهم بالمجان. حدث ذلك ويحدث منذ زمن برنامج شريان الحياة الذي توصلت اليه حكومة الديمقراطية الثالثة مع الامم المتحدة، الذي كان لي شرف المساهمة في تنفيذه عندما انتدبتني الخارجية للعمل كمستشار لمفوضية الاغاثة واعادة التعمير التابعة لمجلس الوزراء والتي كان يشرف عليها ويديرها الرجل الكفء والنظيف كامل شوقي.

هذا الدور الاممي في السودان استمر الى يومنا هذا، بل وزاد قوة في السنوات الاخيرة عندما قامت الامم المتحدة باعباء اضافية في عملية السلام التي انهت حربا طويلة ودامية، وقدمت الامم المتحدة المال والخبراء والرأي الفني للمتفاوضين، وتوسع دور الامم المتحدة في الوقت الحاضر في السودان عموما. فهي موجودة في الجنوب، وفي الشرق، وفي الغرب بل وحتى في ضواحي الخرطوم وفي قلبها النابض والمائج وفي مطاراتها. بينما أصبح مكتب مندوبها الدائم، اصبح قبلة للشاكين من جور وبطش زمانهم. ويتضرع البوليس الأممي بزيه المميز في شوارع الخرطوم دون ان يثير حفيظة أو امتعاضا من أحد من السودانيين لأن الجميع يعرفون ويدركون الدور المفصلي الذي تقوم به الامم المتحدة في بلادهم. الرئيس البشير يدرك هذا كله واكثر. ولكنه يلعب بـ(الكرة) مع الامم المتحدة. ويزايد عليها بحكاية الاستعمار هذه لقناعة يحملها في جوانحه وخاطره تقول ان لهذه القوات مهمة اخرى غير منصوص عليها علنا ولكنها مقررة ضمنا، لها علاقة بمحكمة الجنايات الدولية، وقائمة الواحد وخمسين فردا المطلوبين للتحقيق من قبل هذه المحكمة. دعونا نسلم مع الرئيس البشير جدلا أن هذه القوات مكلفة فعلا بمهمة سرية اخرى غير مهمتها المعلنة. ودعونا نسأل: ألا يستحق بقاء السودان وشعبه أن يمثل بضعة افراد امام هذه المحكمة ليردوا على تهم قال رئيس المحكمة نفسه انها تبقى مجرد تهم لم تثبت جنائيا. واذا كان مثول هؤلاء الافراد امام المحكمة يبعد عن السودان شبح الفناء الذي تحدث عنه الفريق البشير ألا يستحق السودان بشعبه الكريم وبقدراته وتاريخه وتراثه، ألا يستحق أن يأخذ الرئيس البشير في تقديره هذا الامر ويدع الامور تسير في مجراها الطبيعي. سلامة السودان هي الاولى من سلامة بعض مساعدي الرئيس البشير.

أن يقول الفريق البشير لشعبه أن هناك احتمالا بنهاية السودان من جراء المواجهة التي قررها ضد الاسرة الدوليه، فانه يجرح خواطر شعبه. فالوطن شيء عزيز. والشيء العزيز عندما يفقد، فلن يعود. ان احتمال ضياع السودان في مواجهة غير محسوبة حتى اذا كان بنسبة لا تتعدى الواحد بالمائة، فان الامانة الوطنية تقتضي ان لا يخاطر الرئيس البشير به. إن سلامة الوطن لا ترهن ولا تقايض بسلامة بضعة افراد مهما علت مقاماتهم.

ان ابناء السودان بملايينهم وتراثهم وخيراتهم لن يسمحوا بضياع بلدهم. ويحزنهم أن يتحدث الرئيس البشير عن نهاية بلدهم المحتملة نتيجة للمواجهة التي يريد الدخول فيها ضد الاسرة الدولية دون ان تختلج عضلة لسانه. ويحزنهم اكثر أن يؤخذ بلدهم رهينة من أجل حفنة من الافراد. ان الامل ما زال معقودا على أن تسود الحكمة، وأن يسود صوت العقل والتعقل. خصوصا أن القرار الغامض الاخير لا يلغي حكاية (لاهاي)، فهي آتية كالقدر المحتوم. فمحكمة لاهاي قضية اخرى منفصلة ومستقلة ولم تعد لها صلة بقرارات مجلس الأمن او الجلبة السياسية الدائرة حول القوات الدولية لدارفور. فبعد تشكيلها اصبحت المحكمة هيئة مستقلة لا تخضع الا لقانون وحيثيات تشكيلها. وهي محكمة لها وسائلها الخاصة للوصول لمن تريد الوصول اليهم. ولديها البوليس الدولي والاستخبارات الدولية التي تقدم لها الخدمات التي تريدها. ووجود القوات الدولية في دارفور من عدمه لا يؤثر على مهمتها سلبا او ايجابا. فاذا لم تدخل القوات الدولية الى دارفور لا يعني ذلك ان المتهمين الذين تهتم حكومة السودان بأمرهم كثيرا، لا يعني انهم اصبحوا في مأمن من المساءلة اذا رأت المحكمة ان هناك اسبابا للمساءلة. كما لا يعني وصول هذه القوات الى دارفور ان هؤلاء المتهمين اصبحوا يواجهون المهالك. ما يدور حول هذه الامور في السودان فيه تبسيط مخل وقصر نظر أدى ويؤدي الى تعقيدات كثيرة قد تضر بجميع الاطراف ولا تفيد احدا من هذه الاطراف.

ان الرئيس البشير يستطيع ان يجعل حجته ضد دخول القوات الاممية نافذة في حالة واحدة هي أن يفرض جيشه الأمن في طول الاقليم وعرضه، وأن يستطيع حصر وجمع حلفائه الجنجويد وتجريدهم من سلاحهم رغم ان ذلك السلاح الذي كان عضدا لهذه القوات في الامس القريب. هذا التصرف قد يبدو صعبا من نواح اخلاقية ونفسية ومبدئية. ولكنه المخرج الوحيد المطلوب والمقبول لدى الاسرة الاممية ان الجنجويد ـ مع الاسف الشديد ـ هم بضاعة فاسدة صنعت ذات يوم في الخرطوم. واصبحوا ماركة مسجلة باسم حكومة السودان. وطالما أن الامر كذلك، فان عملا عسكريا يدمر الجنجويد لن يحدث الا اذا حزمت الحكومة السودانية امرها وارادتها بقوة شديدة قد تعاني من جرائها من الم نفسي شديد. نعم الصانع قد يتخلى عن سلعته القديمة متى وجد البديل الاجود والاقل تكلفة والاكثر رواجا. وعزاء حكومة السودان اليوم انها تجد البديل للجنجويد في السلام والاستقرار في المنطقة وليس اعظم قيمة من بديل يأتي بسلام حقيقي بعد جراحات عميقة ومهلكة. وربطا على هذا، فيمكن القول باطمئنان ان على حكومة السودان شطب صفحة الجنجويد من السجل المدني والحربي السوداني الى الابد. وفتح سجل جديد من الاستقرار في دارفور التي لم تكن تعرف مساوئ الاغتصاب..بخلاف هذا، واذا ظل الجنجويد طلقاء يقتلون ويخربون، فان شبح المأساة يظل يتعاظم مع فجر كل يوم جديد. ويتفاقم مع ذلك الخطر على الوطن الممتد مثل سجادة التاريخ. هذا الوطن الذي كان اسمه السودان القومي المتحد، واوشك الآن ان يصبح السودان الجديد الاثني الممزق. هذان هما الطريقان المفتوحان للمدلجين في ليل السودان الطويل ، فلينظر ابناء السودان بتبصر اي الطريقين يسلكون.

* سفير سوداني سابق مقيم في واشنطن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364